الأمم المتحدة

E/AC.51/2009/2

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
2 April 2009
Arabic
Original: English

لجنة البرنامج والتنسيق
الدورة التاسعة والأربعون
الدورة التنظيمية
٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩
الدورة الموضوعية
٨ حزيران/يونيه - ٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩
البند ٣ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*
المسائل البرنامجية: التقييم

تقييم الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وأفريقيا

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية

"عدم الاتساق بين التوقعات والقدرات وترتيبات المساءلة الذي يعيق التركيز البرنامجي وتحقيق النتائج"

موجز

بناء على طلب من الجمعية العامة، قيّم مكتب خدمات الرقابة الداخلية أهمية وكفاءة وفعالية مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، والدعم المقدم من الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

* E/AC.51/2009/1.

الرجاء إعادة الاستعمال

ويرى المكتب ما يلي:

- أن أطر النتائج المطلوب تحقيقها والواردة في ميزانية كل من مكتب الممثل السامي وبرنامج الدعم المقدم من الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، تنطوي على التوقع بأن تؤدي المساهمات إلى تغييرات تتجاوز آفاقها حدود تأثير كل من مديري البرامج. فنقص الموارد والقدرات يجعل من غير الواقعي ممارسة أي تأثير ملحوظ على تنسيق شؤون الأمم المتحدة في أفريقيا، على سبيل المثال. وتُعقد آمال كبيرة على هذين البرنامجين حتى دون وجود اتفاق لا لبس فيه بين أصحاب المصلحة العديدين على ما يمكن توقعه بشكل معقول نظرا لمحدودية القدرات المتاحة. إن الافتقار إلى التركيز البرنامجي، وعدم كفاية الاتصال مع أصحاب المصلحة يؤديان إلى تفاقم الأحوال.

- أن الإنجاز الرئيسي الذي حققه هذان البرنامجان يتمثل في مساهمتهما في توجيه اهتمام السياسات بشكل كبير إلى الاحتياجات الإنمائية الخاصة لأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، وأفريقيا في المنتديات العالمية التي تعقدها الأمم المتحدة. وثمة تقسيم غير واضح لمجالات العمل بين البرنامجين والجهات الفاعلة الأخرى داخل الأمم المتحدة. وكما ترى الدول الأعضاء وشركاء الأمم المتحدة وضمن الكيانات نفسها، هناك تفسيرات متعددة عما ينبغي أن تكون عليه الأولويات التشغيلية لكل منهما.

- أن هناك قدرا كبيرا من التداخل بين البلدان التي يغطيها مكتب الممثل السامي وبرنامج الدعم المقدم للشراكة الجديدة. فمن بين البلدان الأفريقية الـ ٥٣ التي تغطيها الشراكة الجديدة، هناك ٣٧ بلدا يغطيها أيضا واحد أو أكثر من البرامج الفرعية التابعة لمكتب الممثل السامي. وفي المقابل، فإن أكثر من ثلث البلدان الـ ٩٠ التي يغطيها مكتب الممثل السامي تقع في أفريقيا. ولم تُستغل إمكانيات التعاون بين مكتب الممثل السامي ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، باعتبارهما مكتبين صغيرين تتداخل فيهما الولايات.

- أن عدم الاتساق بين ميزانية برنامج الدعم المقدم للشراكة الجديدة وهيكله التنظيمي أدى إلى قدر قليل من التنسيق داخل البرامج الفرعية الثلاثة. ولا يوجد موظف أقدم واحد مسؤول عن مجمل نتائج برنامج الدعم المقدم للشراكة الجديدة. وفي الوقت نفسه، فإن الترتيبات المتوازية لمكتب الممثل السامي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ضمن هيكل مفكك لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية بحاجة أيضا إلى تنسيق أفضل. وأدت هذه المعوقات الإدارية إلى الحد من فعالية الدعم المقدم للشراكة الجديدة ومكتب الممثل السامي.

إن توصيات المكتب الخمس تتضمن توصية تدعو إلى ضرورة إجراء استعراض لترجمة ولاية كل منها إلى تركيز برنامجي أضيق ومحدد بوضوح أكبر، وتقديم الأطر الاستراتيجية المنقحة (المشتركة أو الفردية) لكي تنظر فيها الجمعية العامة. كما يوصي مكتب خدمات الرقابة الداخلية بإجراء استعراضات للجمع بين المهام الإدارية ومهام الدعوة في مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا ومكتب الممثل السامي، وأن توضع البرامج الفرعية الثلاثة القائمة في إطار الدعم المقدم للشراكة الجديدة في أي حال من الأحوال تحت مسؤولية وإشراف موظف أقدم واحد. كما ينبغي لبرنامج الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة أن يقوم بصياغة اقتراح بهدف تعزيز الدعم المقدم لآلية التشاور الإقليمية لأفريقيا. وأخيرا، ينبغي أن يقوم مكتب الممثل السامي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بتوضيح دور كل منهما، وأن يضعا خطة عمل مشتركة لتحقيق التماسك وتقديم التوجيه للجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية.

المحتويات

الصفحة

أولا - مقدمة ٥

ثانيا - معلومات أساسية ٥

ألف - تقييم الأهداف والنطاق والمنهجية ٥

باء - ولاية وتنظيم وموارد مكتب الممثل السامي وبرنامج الدعم المقدم من الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ٨

ثالثا - نتائج التقييم ١١

ألف - تقييم نواتج البرامج ١١

باء - الهيكل والتخطيط الاستراتيجي ١٩

رابعا - الاستنتاجات ٢٦

خامسا - التوصيات ٢٧

المرفق ٣١

أولا – مقدمة

١ – اتخذت الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين، القرار ٦١/٢٣٥ الذي أيدت فيه قرار لجنة البرنامج والتنسيق في أن تطلب إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية إجراء تقييم متعمق عن الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى أقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية وأفريقيا، لكي تنظر فيه اللجنة في دورتها التاسعة والأربعين في عام ٢٠٠٩.

٢ – ويضم هذا التقرير النهائي التعليقات الواردة من مكتب الممثل السامي، ومن أجزاء منظومة الأمم المتحدة التي تقدم الدعم للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والتي ترد بخط مائل.

ثانيا – معلومات أساسية

ألف – تقييم الأهداف والنطاق والمنهجية

٣ – ركّز تقييم مكتب خدمات الرقابة الداخلية على البابين ١٠ و ١١ من الخطة البرنامجية لفترة السنتين وميزانية الأمم المتحدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، المتعلقين بمكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وبرنامج الدعم المقدم من الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا[١].

٤ – ويبحث التقييم الأطر الاستراتيجية لمكتب الممثل السامي وبرنامج الدعم المقدم للشراكة الجديدة، ويضم البرامج الفرعية التالية وأهدافها التنفيذية[٢]:

---

(١) إن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا هي الرؤية والإطار الاستراتيجي اللذان اعتمدهما القادة الأفارقة في مؤتمر القمة السابع والثلاثين لمنظمة الوحدة الأفريقية (التي سبقت الاتحاد الأفريقي الحالي) الذي عقد في لوساكا في تموز/يوليه ٢٠٠١ لمعالجة الفقر والتخلف في جميع أنحاء القارة الأفريقية. وتعكس الشراكة الجديدة الاولويات من أجل تلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا على النحو الوارد في إعلان الألفية، وهي: (أ) دعم الهياكل السياسية والمؤسسية للديمقراطيات الناشئة في أفريقيا؛ (ب) تعزيز بناء القدرة على حفظ السلام، بالتعاون مع المنظمات الإقليمية؛ (ج) اتخاذ تدابير خاصة لمواجهة تحديات الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة من خلال إلغاء الديون؛ (د) زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية؛ (هـ) تعزيز تدفقات رؤوس الأموال الخاصة وبناء القدرات من أجل التجارة؛ (و) مساعدة أفريقيا في بناء قدراتها على التصدي لانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وأمراض معدية أخرى. وتقوم أمانة الشراكة الجديدة، التي يقع مقرها في جنوب أفريقيا، بتنسيق تنفيذ المشاريع والبرامج.

(٢) A/62/6 (Sect,10) و (Sect.11). علّق مكتب الممثل السامي بأنه تم اقتراح إجراء تغييرات على أهداف برنامجه لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.

الجدول ١

أطر النتائج التابعة لمكتب الممثل السامي وبرنامج الدعم المقدم إلى الشراكة الجديدة

الباب ١٠: مكتب الممثل السامي	
البرامج الفرعية	الهدف
١ - أقل البلدان نموا	تحسين نوعية حياة الناس في أقل البلدان نموا عن طريق تعزيز قدرتهم على بناء مستقبل أفضل لأنفسهم ولتنمية بلدانهم.
٢ - البلدان النامية غير الساحلية	كفالة التنفيذ الفعال لبرنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية بواسطة إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية
٣ - الدول الجزرية الصغيرة النامية	القيام على نحو متسم بالفعالية بالدعوة إلى تقديم الدعم الدولي وتعبئته لصالح استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية
الباب ١١: الدعم المقدم من الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا	
البرامج الفرعية	الهدف
١ - تنسيق الدعوة والدعم على الصعيد العالمي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا)	تعزيز التعاون الدولي لدعم الشراكة الجديدة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا
٢ - التنسيق والدعم على الصعيد الإقليمي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (تنفذه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا)	تعزيز الدعم المقدم على نطاق منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ الشراكة الجديدة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي
٣ - الأنشطة الإعلامية وأنشطة التوعية الرامية إلى دعم الشراكة الجديدة (تنفذه إدارة شؤون الإعلام)	زيادة الوعي الدولي بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الحرجة في أفريقيا، وكذلك الجهود التي تبذلها أفريقيا والمجتمع الدولي لتعزيز الانتعاش الاقتصادي والتنمية المستدامة للمنطقة سعيا لتحقيق أهداف الشراكة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

٥ - بالإضافة إلى الأنظمة التي تحكم تخطيط البرامج، والجوانب البرنامجية للميزانية، ورصد التنفيذ وأساليب التقييم (ST/SGB/2000/8)، فإن هدف التقييم يتمثل في تقدير أهمية وكفاءة وفعالية أنشطة كل من البرامج مقارنة بولاية كل منها بأكبر قدر من المنهجية والموضوعية واقتراح تعزيزها، عند الاقتضاء.

٦ - لإجراء عملية التقييم، استخدم مكتب خدمات الرقابة الداخلية أساليب التقييم التالية:

(أ) استطلاعات لآراء الموظفين عن طريق استبيانات يملؤها جميع الموظفين العاملين في مكتب الممثل السامي وفي أجزاء منظومة الأمم المتحدة التي تقدم الدعم للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا[٣]، أجريت خلال الفترة من آب/أغسطس إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. وبلغت معدلات الردود ٤٣ في المائة (٧ من أصل ١٦)، و ٣٨ في المائة (١٢ من أصل ٣٢) على التوالي؛

(ب) استطلاعان منفصلان لآراء أصحاب المصلحة تم إجراؤهما في الفترة من ٢٥ آب/أغسطس إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ عن طريق استبيانات قامت بملئها جميع الدول الأعضاء، وبرامج الأمانة العامة، وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة، وغيرها من الشركاء مثل الجماعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا، وأمانة الشراكة الجديدة، ومفوضية الاتحاد الأفريقي. وبلغت معدلات الردود ١٤ في المائة (٤٥ من أصل ٣٢١) من مكتب الممثل السامي و ٤ في المائة (١٤ من أصل ٣٩٥) من أجزاء منظومة الأمم المتحدة التي تقدم الدعم للشراكة الجديدة، على التوالي؛

(ج) استطلاع لآراء ٦٥ منسقا مقيما[٤]؛

(د) أجري ما مجموعه ١٩٤ مقابلة متعمقة مع موظفي الأمانة العامة للأمم المتحدة في نيويورك وجنيف واللجان الإقليمية وبعض المراكز دون الإقليمية المختارة؛ والوكالات الشريكة، وممثلي الدول الأعضاء؛

(هـ) أُجريت دراسة للوثائق ذات الصلة، العامة منها والداخلية، بما في ذلك تحليل التقييمات القطرية الموحدة، وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في ما يتعلق بجميع

---

(٣) ويشمل هؤلاء موظفو مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، ووحدة دعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا، التي تنفذ البرنامج الفرعي ٢، ومكتب تخطيط ورصد البرامج في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وقسم أفريقيا في إدارة شؤون الإعلام الذي ينفذ البرنامج الفرعي ٣.

(٤) شمل استطلاع الرأي أقل البلدان نموا جميعها البالغ عددها ٤٩ بلدا. وشمل أيضا ١٩ منسقا مقيما في البلدان الجزرية الصغيرة. وورد ١٤ ردا، فبلغ معدل الردود ٢٢ في المائة، وشمل هذا الاستطلاع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة فقط، استنادا إلى قائمة الدول الجزرية الصغيرة النامية كما نشرت في موقع مكتب الممثل السامي على الإنترنت (www.un.org/ohrlls).

البلدان النامية غير الساحلية البالغ عددها ٣١ بلدا[٥]، وبيانات البرامج في نظام المعلومات المتكامل للرصد والوثائق، والنظام الإلكتروني لتقييم الأداء؛

(و) المراقبة المباشرة لاجتماعات آلية التشاور الإقليمية لأفريقيا، والأفرقة المتعددة الأقطار في المحيط الهادئ، والفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، فضلا عن الاجتماعات وحلقات النقاش المتعلقة باستعراض منتصف المدة لبرنامج عمل ألماتي، والاجتماع الرفيع المستوى بشأن احتياجات التنمية في أفريقيا.

٧ - بالإضافة إلى ذلك، يضم التقرير الحالي تحليلات وتوصيات مختارة واردة في تقرير منفصل لمراجعة الحسابات صادر عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن مكتب الممثل السامي، ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا[٦]. وعلى وجه التحديد، ضمن إطار النتيجة ٨ (الفقرتان ٣٦ و ٣٧)، يشير التقييم الحالي إلى التحليل المقارن لولاية كل من مكتب الممثل السامي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بشأن دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويكرر هذا التقييم أيضا في الفقرة ٤٧ التوصيتين ١ و ٢ من مراجعة حسابات مكتب الممثل السامي ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، ويقدم خمس توصيات أخرى.

٨ - وفيما يتعلق بالقيود، لاحظ المكتب المعوقات الناشئة عن الانخفاض النسبي في معدلات الردود على استطلاعات الرأي، ولا سيما بين أصحاب المصلحة في برنامج الدعم المقدم من الأمم المتحدة للشراكة الجديدة. وللتعويض عن ذلك، أضاف المكتب مجموعة أخرى من المقابلات مع وفود دول أعضاء من أفريقيا، وللمجموعات الإقليمية، والشركاء.

باء - ولاية وتنظيم وموارد مكتب الممثل السامي وبرنامج الدعم المقدم من الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

٩ - أنشأت الجمعية العامة مكتب الممثل السامي بموجب قرارها ٥٦/٢٢٧، الذي كمّل أيضا قرار الجمعية العامة ٥٥/٢٧٩ الذي صادق على نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، وفقا لتوصيات الأمين العام[٧]. وتتمثل المهام الرئيسية لمكتب الممثل السامي

---

(٥) أجري التحليل لأحدث صيغ التقييمات القطرية الموحدة وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية المتاحة على الموقع www.undg.org في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. ولم يكن هناك تقييم قطري موحد لبوروندي أثناء فترة إجراء التحليل.

(٦) AN2008/860/01، ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

(٧) A/56/645 و Add.1 و Add.1/Corr.1 و 2.

وأهدافه، المتعلقة بالتقسيم الداخلي لمسؤوليات البرنامج الفرعي، في الدعوة إلى تعميم أطر العمل التالية، والرصد والإبلاغ عن تنفيذها[٨]:

- برنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠[٩]؛
- برنامج عمل ألماتي: لتلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية ضمن إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية[١٠]؛
- برنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية واستراتيجية موريشيوس[١١] لمواصلة تنفيذه.

١٠ - انبثقت ولاية برنامج الدعم المقدم من الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا من قرار الجمعية العامة ٥٧/٧، الذي دعت فيه الجمعية العامة منظومة الأمم المتحدة إلى مواءمة أنشطتها وتعزيز استجابة متسقة على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وفي قرارها ٥٧/٣٠٠ ، قررت الجمعية العامة كذلك إنشاء هيكل داخلي للأمم المتحدة لاستعراض الدعم الذي تقدمه هي والدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي، وتقديم تقارير بهذا الشأن، فأُنشئ لذلك مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا. وفي الوقت نفسه، أُنشئ برنامج إضافي للأمانة العامة وباب للميزانية يضم مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا كبرنامج فرعي، وبرنامج آخر لتنسيق أنشطة الدعم الإقليمية المقدمة

---

(٨) تنطبق ولاية الرصد والإبلاغ على برنامجي عمل بروكسل وألماتي. أما الرصد والإبلاغ بشأن تنفيذ برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس فهما من مسؤولية وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (انظر الفقرتين ٣٦ و ٣٧).

(٩) اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا في بروكسل في عام ٢٠٠١ وأقرته الجمعية العامة في قرارها ٥٥/٢٧٩. ويتمثل هدفه الرئيسي في تحقيق تقدم ملموس نحو تخفيض نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع ويعانون من الجوع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، وتعزيز التنمية المستدامة لأقل البلدان نموا. ويتضمن برنامج العمل ٣٠ هدفا من الأهداف الإنمائية الدولية، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية.

(١٠) اعتمده المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر الذي عقد في ألماتي، كازاخستان، في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣.

(١١) اعتمد الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج عمل بربادوس المنعقد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ إعلان موريشيوس واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. (A/CONF.207/11 و Corr.1). وقد أقرت الجمعية العامة استراتيجية موريشيوس في دورتها التاسعة والخمسين.

للشراكة الجديدة (تديره اللجنة الاقتصادية لأفريقيا)، وبرنامج فرعي ثالث يضم الأنشطة الإعلامية (تديره إدارة شؤون الإعلام). وفي حين أصبح باب الميزانية المتعلق ببرنامج دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة يضم ثلاثة برامج فرعية، فقد كُلِّف مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا بتوفير التنسيق والقيادة الكاملين، مع إناطته بمسؤولية خاصة لتنسيق فرقة العمل المشتركة بين الإدارات المعنية بالشؤون الأفريقية[١٢].

١١ - في فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، تُقَّدر الموارد الإجمالية لمكتب الممثل السامي بمبلغ ٥,٦ ملايين دولار من موارد الميزانية العادية، تتألف من ١١ وظيفة من الفئة الفنية وما فوقها، و ٤ وظائف في فئة الخدمات العامة. ولدى مكتب الممثل السامي أيضا موارد بقيمة ١,١ مليون دولار من خارج الميزانية. وتبلغ الميزانية العادية لبرنامج الدعم المقدم من الشراكة الجديدة ١١,٢ مليون دولار، تتألف من ٢٢ وظيفة من الفئة الفنية وما فوقها و ١١ وظيفة من فئة الخدمات العامة. ومن بين الوظائف الـ ٣٣، هناك ٢١ وظيفة مخصصة لمكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، و ٥ وظائف للجنة الاقتصادية لأفريقيا، و ٧ وظائف لإدارة شؤون الإعلام. أما التمويل من خارج الميزانية المخصص لبرنامج الدعم المقدم من الأمم المتحدة للشراكة الجديدة والبالغ ٠٠٠ ٤٧٠ دولار، فيقتصر استخدامه على مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا. إن رتبة رئيسي مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا (المستشار الخاص) ومكتب الممثل السامي (الممثل السامي)، هي من فئة وكيل الأمين العام. واعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، كُلف وكيل الأمين العام لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية أيضا بمسؤوليات المستشار الخاص لشؤون أفريقيا (انظر الفقرات من ٤١-٤٣).

(١٢) آلية تنسيق على مستوى المقر أنشئت بموجب قرار الجمعية العامة ٥٧/٣٠٠.

الجدول ٢

تقديرات الميزانية لمكتب الممثل السامي، وبرنامج الدعم المقدم من الأمم المتحدة للشراكة الجديدة للفترتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ و ٢٠٠٨-٢٠٠٩

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

البرنامج	٢٠٠٦-٢٠٠٧				٢٠٠٨-٢٠٠٩			
	الموارد				الموارد			
	الميزانية العادية	الخارجة عن الميزانية	المجموع	الوظائف	الميزانية العادية	الخارجة عن الميزانية	المجموع	الوظائف
مكتب الممثل السامي	٥ ٠٥٢,٧	٢ ٨٤٩,٤	٧ ٩٠٢,١	١٥	٥ ٥٦٩,٤	١ ١٢٠,٥	٦ ٦٨٩,٩	١٥
برنامج الدعم المقدم للشراكة الجديدة	١٠ ٨٠٣,١	٧٤٥,٣	١١ ٥٤٨,٤	٣٢	١١ ١٨٦,٣	٤٧٠,٠	١١ ٦٥٦,٣	٣٣
البرنامج الفرعي ١ (مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا)	٧ ٠٧٠,٣	٧٤٥,٣	٧ ٨١٥,٦	٢١	٧ ٣٦٠,١	٤٧٠,٠	٧ ٨٣٠,١	٢١
البرنامج الفرعي ٢ (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا)	١ ٤٧٨,٧	–	١ ٤٧٨,٧	٤	١ ٥٧٣,٧	–	١ ٥٧٣,٧	٥
البرنامج الفرعي ٣ (إدارة شؤون الإعلام)	٢ ٢٥٤,١	–	٢ ٢٥٤,١	٧	٢ ٢٥٢,٥	–	٢ ٢٥٢,٥	٧

المصدر: استقيت البيانات من وثيقتي الجمعية العامة A/62/6 (Sect. 10) و (Sect. 11).

١٢ - ويرد في المرفق رسم بياني يظهر العلاقة بين البرنامجين والكيانات الشريكة لهما، فضلا عن آليات التنسيق المتعددة.

ثالثا - نتائج التقييم

ألف - تقييم نواتج البرامج

النتيجة ١: أدى برنامج الدعم المقدم من الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية إلى زيادة الاهتمام على المستوى العالمي بكل من فئات البلدان المحتاجة هذه. إلا أن جهودهما في مجال الدعوة لم يكن لها تأثير يذكر على توافر الموارد وتخصيصها لبرامج الأمم المتحدة على الصعيد القطري.

١٣ - يرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن برنامج الدعم المقدم للشراكة الجديدة ومكتب الممثل السامي قد ساعدا على التعريف بدرجة أكبر بالاحتياجات الإنمائية للدول المشمولة بكل من هذين البرنامجين. وقد برز التشديد الصريح على أفريقيا وعلى أهمية دعم

الأمم المتحدة للشراكة الجديدة في الخطة البرنامجية للمنظمة لفترة السنتين وذلك لخمس فترات من فترات السنتين المتعاقبة منذ عام ٢٠٠٢. وأقرت الغالبية من أصحاب المصلحة الذين أجرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية مقابلات معهم الآثار الإيجابية الناجمة عن بعض جهود الدعوة والأنشطة التي اضطلع بها مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، ولا سيما المشاركة الفعالة للمستشار الخاص في مختلف مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والمنتديات التي نظمتها أفريقيا، بما في ذلك الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الاحتياجات الإنمائية لأفريقيا. وبالمثل، يرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن مكتب الممثل السامي ساهم في التوافق الناشئ في الآراء الذي يفيد بأن أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية تتشاطر الاحتياجات الإنمائية والتحديات الخاصة التي تنفرد بها مجموعةُ كلٍّ منها. وبالاستناد إلى البيانات المستقاة في المقابلات، تم التأكيد بشدة على أن الجهود التي بذلها مكتب الممثل السامي ينبغي أن يُنسَب لها قبل غيرها الفضل في تركيز الجمعية العامة اهتمامها على جدول أعمال البلدان النامية غير الساحلية بشكل خاص. وفضلا عن ذلك، فقد ساعدت الجهود التي بذلها مكتب الممثل السامي على تركيز الأنشطة البرنامجية لمنظومة الأمم المتحدة في مجالي النقل العابر وتيسير التجارة ضمن إطار عالمي واحد، بعد أن كانت فيما سبق مشتتة بين مبادرات إقليمية ودون إقليمية متفرقة. ومع ذلك، يلاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن منظمة التجارة العالمية لم تعترف بعد بالبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية في إطار مفاوضاتها بشأن اعتبارات التجارة التفضيلية.

١٤ - إلا أن جهود الدعوة لم تؤثر دائما على تخطيط البرامج الذي تقوم به أفرقة الأمم المتحدة القطرية على المستوى القطري. وتبيّن التعليقات التي تلقاها مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن البرمجة على الصعيد القطري لم تكن تسترشد دائما ببرنامج عمل بروكسل، الذي أُقِّر بعد فترة وجيزة من إقرار الأهداف الإنمائية للألفية، وصُمِّم بحيث يلائم الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا. ووجد نصف عدد الأفرقة القطرية التي ردت على استطلاع رأي المنسقين المقيمين أن برنامج عمل بروكسل لم يؤثر على الأولويات والخطط الإنمائية الوطنية، على النقيض من الأهداف الإنمائية للألفية. فقد اعتبر الكثيرون أن برنامج عمل بروكسل مواز للأهداف الإنمائية للألفية أو أنه يمثل آلية للمتابعة. وبالمثل، وفيما يتعلق بتنفيذ برنامج عمل ألماتي، فإن صلة الوصل مفقودة بين أنشطة الدعوة والإرشاد على الصعيد العالمي من جهة، وبين الأنشطة البرنامجية لكيانات الأمم المتحدة دعما للحكومات الوطنية من جهة أخرى. فعلى سبيل المثال، لا يشير إلى برنامج عمل ألماتي أيّ من التقييمات القطرية المشتركة أو أيّ من أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للبلدان النامية غير الساحلية.

ولم يشر سوى تقييم قطري واحد بشكل صريح إلى أن البلد غير ساحلي وإلى التحديات الخاصة المرتبطة بذلك، رغم عدم إشارته إلى برنامج عمل ألماتي. ويشير أقل من نصف عدد أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، البالغ عددها ٣١ إطارا، إلى برنامج عمل ألماتي، وأدمجَ عدد أقل من ذلك ما يلزم من الدعم البرنامجي لاحتياجه الخاصة في مجال النقل العابر وتيسير التجارة.

١٥ - ويلاحظ مكتب الرقابة الداخلية أن مكتب الممثل السامي ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا كُلِّفا بمهمة حشد الدعم والموارد على الصعيد الدولي لصالح البلدان المشمولة بهذين المكتبين. إلا أنه لا يمكن إسناد المنحى الإيجابي للموارد المتاحة لأقل البلدان نموا ولأفريقيا بشكل مباشر إلى جهود الدعوة أو إلى جهود جمع التبرعات التي اضطلع بها هذان البرنامجان. وفي هذا الخصوص، يلاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن القيمة الإسمية لمجموع تدفقات المساعدة المقدمة إلى كلّ من أفريقيا وأقل البلدان نموا سجّلت زيادة ملحوظة خلال السنوات القليلة الماضية. وزادت المبالغ المتصلة بعام ٢٠٠٦، البالغة ٤٣,٤ بليون دولار لأفريقيا و ٢٨ بليون دولار لأقل البلدان نموا، بمقدار الضعف تقريبا عما كانت عليه في عام ٢٠٠١. وخلال الفترة ذاتها، زادت أيضا حصة مجموع تدفقات المساعدة التي خصصت لأفريقيا ولأقل البلدان نموا. وبالإضافة إلى ذلك، ارتفع المبلغ الإجمالي للنفقات السنوية للأمم المتحدة من ٢,٢ بليون دولار مخصص لأفريقيا و ٢,٥ بليون دولار مخصص لأقل البلدان نموا في عام ٢٠٠١، إلى ٥,٦ بلايين دولار لأفريقيا و ٥,٣ بلايين دولار لأقل البلدان نموا بحلول عام ٢٠٠٦. ومن عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٦، ارتفعت النسبة المئوية لنفقات منظومة الأمم المتحدة المكرسة للأنشطة التنفيذية في أفريقيا من ٣١ في المائة إلى ٤٤ في المائة، ومن ٣٤ في المائة إلى ٤٢ في المائة لأقل البلدان نموا. ويلاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن مكتب الممثل السامي قام، إلى جانب حشد الدعم والموارد على الصعيد الدولي، بجمع أموال خارجة عن الميزانية من أجل تنفيذ البرنامج الخاص به، لأغراض منها تنظيم سلسلة من الاجتماعات تحضيرا لاستعراض منتصف المدة لبرنامجي عمل بروكسل وألماتي، وتوفير الدعم من أجل زيادة مشاركة ممثلي أقل البلدان نموا في الدورات المواضيعية السنوية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ورغم أن البلدان المستفيدة أشادت بالمجلس، فإن بعض الدول الأعضاء أعرب عن مخاوفه إزاء الفترة التي ستستمر فيها هذه المبادرة الخاصة لجمع الأموال.

الشكل الأول

مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا وإلى أقل البلدان نموا

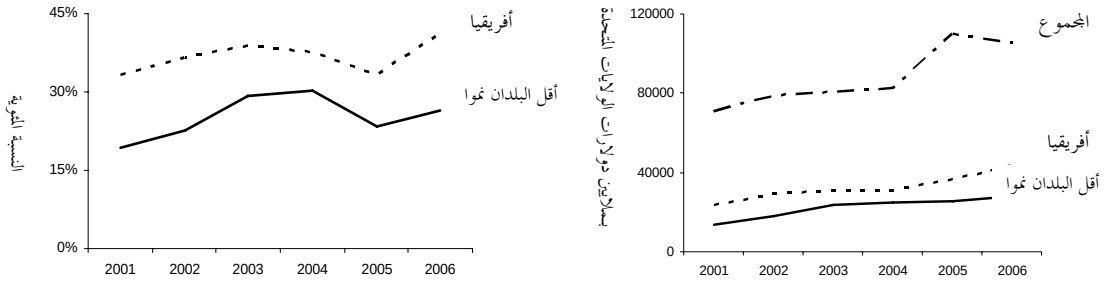

المصدر: بيانات مستقاة من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ الأرقام المتصلة بالمساعدة الإنمائية الرسمية هي مجموع صافي المدفوعات من جميع الجهات المانحة بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٦.

الشكل الثاني

مجموع نفقات الأمم المتحدة المتعلقة بأفريقيا وبأقل البلدان نموا

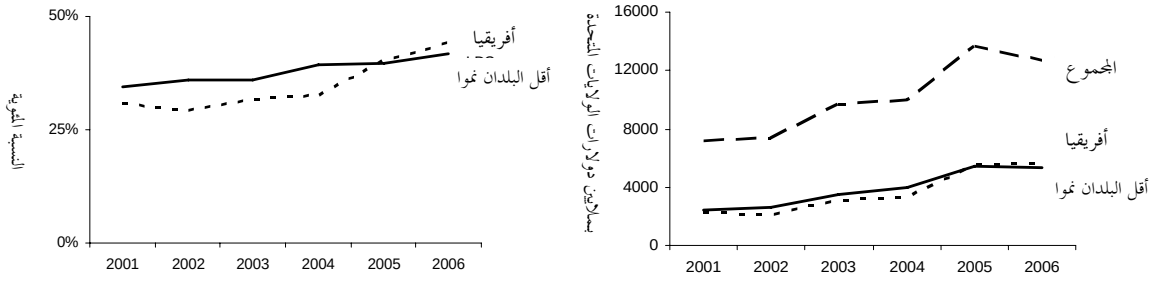

المصدر: بيانات مستقاة من الوثائق A/63/71، و A/62/74، و A/61/77، و A/60/74. وترد الأرقام المتصلة بنفقات الأمم المتحدة بالقيمة الإسمية/الأسعار الحالية.

النتيجة ٢: المشاركة مع آليات التنسيق المتعددة تجري في مناسبات معينة ولا تضيف قيمة تذكر في تحسين الإجراءات المنسقة على نطاق المنظومة.

١٦ - إن مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا ومكتب الممثل السامي هما عضوان في كل من اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. ويلاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن هذين المكتبين هما جهتان فاعلتان صغيرتان لا تضطلعان بأي أنشطة تنفيذية، ولا يكاد يكون لهما تأثير يُذكر على الجهات الأخرى.

وتُظهر المقابلات التي أجريت مع أمانات هيئات التنسيق أن مشاركة مكتب المستشار الخاص اقتصرت على جلسات الإحاطة العامة وتبادل المعلومات بشأن الأحداث.

١٧ - وتنشط المجموعة المعنية بالبلدان ذات الأوضاع الخاصة التابعة للجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، التي يعقدها مكتب الممثل السامي، وقت إعداد الميزانية البرنامجية. وأحاطت الجمعية العامة علما باستراتيجية أنشطة الدعوة المتعلقة بمواصلة تنفيذ برنامج عمل بروكسل[١٣] في قرارها ٢٠٣/٦٢، إلا أنه لا يزال يتعين دعمها بخطة تنفيذية كان ينبغي لمكتب الممثل السامي وضعها بالتشاور مع الشركاء الآخرين. وأقرت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية مؤخرا خطة عمل الأمم المتحدة المتعلقة بمواصلة تنفيذ برنامج عمل بروكسل خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠[١٤]، التي تقتضي بأن ييسّر المنسقون المقيمون وأفرقة الأمم المتحدة القطرية الاستجابة، على نطاق الأمم المتحدة بأكملها، لتنفيذ نتائج استعراض منتصف المدة على الصعيد القطري. إلا أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية يلاحظ عدم توقع اتخاذ أية إجراءات فورية، إذ أن الأفرقة القطرية بحاجة للمزيد من الإيضاحات بشأن الإجراءات اللازمة للمضي قدما ببرنامج العمل.

١٨ - ودعا مكتب الممثل السامي إلى عقد فريقين استشاريين مشتركين بين الوكالات معنيين بقضايا أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية. ويلاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن تأثير هذين الفريقين كان محدودا، وأنهما لم يشاركا أيضا بنشاط في المشاورات الجارية. والمقابلات التي أجريت مع جهات تنسيق مختارة لأقل البلدان نموا تابعة لوكالات الأمم المتحدة تؤكد عدم إجراء مشاورات منتظمة. واستطاع الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بقضايا أقل البلدان نموا[١٥] المحافظة على اتصالات أكثر تواترا مع أعضائه وتمكن بالتالي من الاضطلاع بدور إيجابي في عملية التحضير لاستعراض منتصف المدة لبرنامج عمل ألماتي. إلا أن بعض الأعضاء اعتبروا أن العملية التشاورية فيه لم تكن كافية.

١٩ - ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا مكلف بعقد وتنسيق أعمال فرقة العمل المشتركة بين الإدارات المعنية بالشؤون الأفريقية[١٦]. إلا أن المعلومات التي أتيحت لمكتب

---

(١٣) A/62/322.

(١٤) انظر: http://www.undg.org/docs/9486/Final-UNDG-Meeting-Report-24th-September-2008-1_JKP.doc.

(١٥) يضم الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بقضايا أقل البلدان نموا وتنفيذ برنامج عمل ألماتي، في عضويته مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنظمة البحر الكاريبي، والبنك الدولي.

(١٦) انظر القرار ٥٧/٣٠٠ والوثيقة ST/SGB/2003/6.

خدمات الرقابة الداخلية تبيّن أن تلك الاجتماعات والأنشطة المتصلة بها كانت غير منتظمة[١٧]. وتُظهر المقابلات التي أجريت مع بعض أعضاء فرقة العمل افتقار الفرقة إلى رؤية مشتركة. ويحيط مكتب خدمات الرقابة الداخلية علما بما خلصت إليه الجمعية العامة من أن هناك نزعة لدعم ''إكثار الأنشطة ذات الصلة بأفريقيا بما يؤدي إلى عدم الاتساق وعدم الاستخدام الأمثل للموارد الشحيحة''[١٨]. ولم تقدم فرقة العمل أية حلول استجابة للنداء، على صعيد السياسة العامة، من أجل الترشيد والتنسيق. إلا أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية يقرّ بالعوامل الخارجية التي طرحت تحديات أمام تنسيق كيانات الأمم المتحدة عملها مع أفريقيا في تعزيز الشراكة الجديدة وتنفيذها. وتشمل هذه التحديات التقدم الذي تحرزه القارة الأفريقية في إقامة تنسيق وطني ودون إقليمي وإقليمي وفي تنفيذ البرامج.

٢٠ - ويلاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن مشاركة مكتب الممثل السامي ومكتب المستشار الخاص في التنسيق على الصعيد الإقليمي هي مشاركة محدودة جدا، رغم أن مكتب المستشار الخاص يعقد بالفعل مجموعة أنشطة الدعوة والاتصال التابعة لآلية التنسيق الإقليمية لأفريقيا[١٩]. وفي أفريقيا، تضطلع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، التي تأخذ على عاتقها تنفيذ البرنامج الفرعي ٢، بمسؤولية توفير الدعم لآلية التنسيق الإقليمية. وتبدو قدرة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على دعم الآلية محدودة بسبب وجود خمسة موظفين فقط وميزانية لا تعادل سوى ٠,٠٣ في المائة من مجموع نفقات منظومة الأمم المتحدة في أفريقيا[٢٠]. وستكون هذه القدرة غير كافية إلى حد كبير إذا ما سعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى الاضطلاع بدور استباقي أكبر في تيسير تنسيق المجموعات وتحقيق التفاعل فيما بينها. وفي مناطق أخرى، تتخذ هذه الآلية في بعض الأحيان شكلا مختلفا. فعلى سبيل المثال، ترأس الآلية في آسيا اللجنة الإقليمية وتواجه تحديا يتمثل في إقامة علاقات التآزر مع أفرقة المديرين الإقليميين على النحو المتبع في صناديق الأمم المتحدة وبرامجها. ويرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن مكتب الممثل السامي لم يشارك في أي من آليات التنسيق الإقليمية. وكان دافعه

---

(١٧) AN2008/860/01، الفقرتان ٦١ و ٦٢.

(١٨) A/63/130، الفقرة ٤٨.

(١٩) تتألف آلية التنسيق الإقليمية من تسع مجموعات تترأسها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا وإدارة الشؤون السياسية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو). وتضم الآلية جميع وكالات الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا.

(٢٠) ٥,٦ بلايين دولار في عام ٢٠٠٦ (A/63/71).

إلى التعاون مع الكيانات الإقليمية للأمم المتحدة هو الحاجة إلى تنظيم استعراضات منتصف المدة لبرنامجي عمل بروكسل وألماتي. ويخلص المكتب بالتالي إلى أن توقعات مساهمة مكتب الممثل السامي ومكتب المستشار الخاص على الصعيد الإقليمي غير محتملة حاليا.

النتيجة ٣: الدعم المقدم لتشغيل الهيئات الحكومية الدولية لا يتسم بالفعالية.

٢١ - يجد مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن مكتب الممثل السامي واجه تحديات جدية في رصد تنفيذ برنامجي العمل[٢١] رصدا فعالا. ولم يضطلع الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بقضايا أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية (انظر الفقرة ١٨) بأي دور في هذا الصدد. ورغم أن مكتب الممثل السامي، بناء على طلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي[٢٢]، بدأ في عام ٢٠٠٥ في إصدار التقرير السنوي عن تنفيذ برنامج عمل بروكسل في شكل جديد ووفّر معلومات عن مجموعة من المؤشرات[٢٣]، فإنه شدد على أنه يواجه صعوبات في تنفيذ هذا المشروع، إذ ليس لدى المكتب الخبرة التقنية اللازمة وأنه يعتمد في إصدار هذا الناتج المتكرر على الخبراء الاستشاريين. ويعرب عدد من الدول الأعضاء عن رأي مفاده أن بإمكان مكتب الممثل السامي، من خلال التعاون الأوثق مع الدول الأعضاء والوكالات الشريكة، أن يستفيد بشكل أفضل من آليات الإبلاغ القائمة، من قبيل عملية الإبلاغ الوطنية بشأن الأهداف الإنمائية للألفية والإطار المشترك بين الوكالات لرصد تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وعلّق مكتب الممثل السامي بأن هذا التقرير السنوي يشكل المصدر الوحيد الذي تصنَّف فيه البيانات المتعلقة بجميع أقل البلدان نموا في ما يتعلق بمختلف الجوانب. ويجد مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن ثلث المؤشرات المستخدمة في التقرير السنوي للأمين العام عن تنفيذ برنامج عمل بروكسل هي أيضا مؤشرات لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، وأن إعادة جدولة البيانات المستقاة من مصادر مختلفة لا تشكل بحد ذاتها قيمة تحليلية إضافية.

٢٢ - ولا يُعتبر اتصال مكتب الممثل السامي مع كل من مكاتب التنسيق الثلاثة ودعمه لها استباقيا بما فيه الكفاية، ولا سيما فيما يخص الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا،

---

(٢١) A/CONF.191/13، الفقرة ٩٣: ”وينبغي أن تحظى المتابعة والرصد واستعراض برنامج العمل [بروكسل] ... بمشاركة جميع أصحاب الشأن ذوي الصلة. وينبغي أن تجري هذه العمليات بصورة متماسكة ومتداعمة فيما بينها، وبالتالي ينبغي إقامة مراكز اتصال تعمل على نحو حسن بين مختلف مستويات المتابعة“.

(٢٢) قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٤/٦٥، الفقرة ٦.

(٢٣) تقدم الوثيقة A/63/77 تحليلا لـ ٣٨ مؤشرا ولمبادرتين بغية تعزيز الشفافية في الصناعات الاستخراجية.

وذلك استنادا إلى المقابلات التي أجراها مكتب خدمات الرقابة الداخلية مع أصحاب المصلحة. وأعرب عن آراء تفيد بأن هذا الدعم ينقصه الدينامية وأن هذه الجهود كانت ترتبط بشدة بتحقيق هدف إصدار مشاريع الوثائق في الموعد المحدد. ومع ذلك، يقرّ مكتب خدمات الرقابة الداخلية بالتحسن الذي طرأ مؤخرا في هذا الخصوص، منذ تعيين الممثل الخاص الجديد. وعلّق مكتب الممثل السامي بأن الدعم المقدم إلى العمليات الحكومية الدولية ومختلف أفرقة التنسيق يمثل أهم إسهام إيجابي يقوم به مكتب الممثل السامي. ويتجلى هذا الدعم في عدة جوانب من بينها (أ) توفير الخدمات لمفاوضات اللجنة الثانية، و (ب) تنظيم أول مؤتمر للأمم المتحدة من نوعه مكرَّس للبلدان النامية غير الساحلية وإعداد التقرير المرحلي السنوي عن تنفيذ برنامج عمل ألماتي، و (ج) المساعدة في تنظيم الاجتماعات الوزارية السنوية للبلدان النامية غير الساحلية وأقل البلدان نموا من أجل اتفاقها على موقف منسق خلال دورات الجمعية العامة وخارجها، و (د) تنظيم استعراض منتصف المدة لبرنامجي عمل بروكسل وألماتي.

٢٣ - وأدت التقارير السنوية التي يعدها مكتب المستشار الخاص المعني بأفريقيا بشأن الدعم المقدم من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى الشراكة الجديدة وبشأن أسباب النزاع في أفريقيا إلى صدور عدد كبير من التوصيات عن الجمعية العامة. والرأي السائد لدى أصحاب المصلحة هو أن من الأفضل أن يركز التقرير على التحليل وأن تُقترح فيه إجراءات لتسهيل عملية المتابعة. ويلاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن جمع المعلومات اقتصر على مدخلات من وكالات الأمم المتحدة. ويرى المكتب أن العملية لا تعطي صورة كاملة عن الدعم الدولي المقدم إلى الشراكة الجديدة وأن القيمة التي أضافها مكتب المستشار الخاص في بناء المعارف أو توفير المعلومات لصالح عملية صنع القرار القائم على الأدلة كانت ضئيلة.

النتيجة ٤: لا يرتبط البرنامج الفرعي لشؤون الإعلام التابع لبرنامج دعم الشراكة الجديدة ارتباطا واضحا باستراتيجية خاصة بالبرنامج ككل.

٢٤ - ينقسم تنفيذ الشراكة الجديدة لولايتها المتعلقة بشؤون الإعلام إلى ثلاث فئات. تتمثل أكبر مجموعة من النشاط الإعلامي في مجلة *Africa Renewal* (أفريقيا الجديدة)، وهي مطبوعة فصلية تصدر عن إدارة شؤون الإعلام، ويتم نشر أجزاء منها أيضا في مطبوعات أخرى مختلفة ومن خلال منشورات إعلامية على شبكة الإنترنت. ثم تنتج إدارة شؤون الإعلام أيضا أنشطة إعلامية أخرى أضيق نطاقا. وأخيرا، هناك الأنشطة الإعلامية للشراكة الجديدة المضطلع بها خارج نطاق البرنامج الفرعي الذي تديره إدارة شؤون الإعلام. ويلاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية قبل كل شيء أن التنسيق بين مجموعات النشاط الإعلامي

هذه قليل جدا، ويبدو أن كلا منها يعمل بشكل منعزل نسبيا عن الآخر. وعلقت إدارة شؤون الإعلام بأن البرامج الفرعية الثلاثة تعاونت باستمرار، على مر السنين، بهدف تحقيق المزيد من التركيز وتقسيم أوضح لمجالات العمل، وإنه جرى تحديد بعض المبادرات المشتركة والاضطلاع بها. وثانيا، يُخصَّص ٧٤ في المائة تقريبا من الموارد في إطار البرنامج الفرعي ٣ لمجلة أفريقيا الجديدة. وعلّقت إدارة شؤون الإعلام بأنه لم يكن من الممكن قياس جميع مشاركات الإدارة في الأنشطة، فيما عدا المجلة، من خلال الموارد المندرجة في إطار البرنامج الفرعي ٣. فبالنسبة لبعض المناسبات المرتبطة بالشراكة الجديدة أو بأفريقيا، اعتمدت الإدارة على مجموعة واسعة من خدماتها، بطرق منها استخدام الشبكة الواسعة من مراكز الأمم المتحدة للإعلام. ويلاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن ضعف التنسيق بين البرامج الفرعية الثلاثة جاء بشكل جزئي نتيجة عدم وجود استراتيجية إعلامية يمكن لبرنامج دعم الشراكة الجديدة الاسترشاد بها في تصميم البرامج وتنفيذها. ويؤكد المكتب أن وجود استراتيجية إعلامية خاصة بالبرنامج ككل، أمر ضروري لكفالة أن يؤتي التنسيق ثماره وأن تُستخدَم الموارد المحدودة المقدمة إلى الشراكة الجديدة بكفاءة أكبر.

باء – الهيكل والتخطيط الاستراتيجي

٢٥ – يمكن القول باختصار إن مكتب الممثل السامي وبرنامج الدعم المقدم للشراكة الجديدة ساعدا في إبقاء انتباه السياسة العامة منصبا على المتطلبات الإنمائية للبلدان ذات الاحتياجات الخاصة. غير أنه في معظم المجالات المشمولة بالولاية، فإن إنجازات البرامج، بما فيها تنظيم مناسبات رفيعة المستوى، تكون على صعيد النواتج. ويرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن الأسباب الرئيسية الكامنة وراء عدم تحقيق النتائج تنقسم إلى ثلاث فئات: التباين القائم بين تفسيرات الولاية والقدرات المحدودة، وعدم اتساق الهياكل البرنامجية وضعف التخطيط الاستراتيجي.

النتيجة ٥: يواجه مكتب الممثل السامي وبرنامج دعم الشراكة الجديدة تفاوتا بين التوقعات الكبيرة والقدرات المحدودة.

٢٦ – يلاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن ثمة تفسيرات متباينة يقدمها أصحاب المصلحة وموظفو البرنامجين للولايات الواسعة النطاق التي يضطلع بها مكتب الممثل السامي وبرنامج الشراكة الجديدة. ويلاحظ المكتب وجود مجموعة واسعة من التعريفات وتوقعات متعددة لدى الموظفين والشركاء والبلدان المشمولة بالبرنامجين. وأدت هذه التفسيرات المتباينة إلى إشكالية جسيمة بشأن ما تعنيه ولايات البرنامجين، وماذا ينبغي أن تكون أولويات

البرامج، وماذا ينبغي أن يُتوقَّع على صعيد النواتج على أساس وجود دعم كاف من الموارد المتاحة.

٢٧ - وفيما يتعلق بجهود الدعوة المبذولة لصالح البلدان التي يغطيها مكتب الممثل السامي وبرنامج دعم الشراكة الجديدة عموما، هناك العديد من الطامحين - حتى في إطار منظومة الأمم المتحدة نفسها. فعلى سبيل المثال، يرى بعض أصحاب المصلحة أنه نظرا للموارد التي يديرها مكتب الممثل السامي وبرنامج دعم الشراكة الجديدة، من الطبيعي جدا توقع أن تركز جهود الدعوة التي يبذلانها على دعمهما للمناقشات الحكومية الدولية. ويسوق آخرون حججا قوية على ضرورة أن ترتبط جهود الدعوة بجهود جمع الأموال؛ فليس هناك حاجة إلى جهود الدعوة إن لم تؤد إلى زيادة في تدفقات الموارد على بعض المستويات. ويلاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن الغموض الذي يكتنف ما يمكن لمكتب الممثل السامي ولبرنامج دعم الشراكة الجديدة أن يدعوا إليه وأي جمهور يمكن أن يتوجها إليه، يعود إلى تباين وجهات النظر في ما بين الدول الأعضاء وشركاء الأمم المتحدة. كما يلاحظ المكتب غموضا مماثلا في وجهات النظر، وتوقعات غير واقعية في بعض الأحيان نظرا لمستوى الموارد المرصودة للبرنامجين لتنفيذ جوانب أخرى من ولايتيهما.

٢٨ - وبالنظر إلى كون السياق المؤسسي الذي يعمل في إطاره مكتب الممثل السامي ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا معقّدا للغاية، يؤكد مكتب خدمات الرقابة الداخلية على أنه لا بدّ من تبديد التوتر من خلال بذل جهود متضافرة من جانب الدول الأعضاء والبرنامجين، وذلك من أجل تحقيق مزيد من الوضوح في ما يتعلق بالإنجازات التي ينبغي توقعها منطقيا من مكتب الممثل السامي وبرنامج دعم الشراكة الجديدة. وسيشكل هذا الأمر خطوة هامة في تعزيز أهمية البرنامجين. وكما يتضح من الرسم البياني في المرفق، فإن غالبية الموارد المرصودة في جانب النظام الموحد للأمم المتحدة والأنشطة التي يضطلع بها هذا النظام لدعم البلدان ذات الاحتياجات الخاصة وأفريقيا خاضعة لسيطرة كيانات خارج الأمانة العامة. وهناك عدة آليات تنسيق في مجال القضايا الاجتماعية والاقتصادية وقضايا التنمية.

النتيجة ٦: يجب زيادة التركيز البرنامجي وتحسين صياغة الأطر الاستراتيجية.

٢٩ - يرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية أنه، من أجل تعزيز فعالية البرنامجين، لا بد من بذل الجهود لتركيز استغلال الموارد الموجودة في تحقيق إنجازات ممكنة. وسيتعيّن زيادة تركيز البرنامجين، أو تحديد اختصاصاتهما بوضوح، من أجل تعزيز قدرتهما على الاضطلاع بولايتيهما. وفي حين أن غالبية بسيطة (٥٥ في المائة) من الردود على استطلاع رأي أصحاب المصلحة تعتبر أن الولاية القوية والأهمية السياسية من أهم نقاط القوة التي يتمتع بها

مكتب الممثل السامي، اعتبرت أغلبية أكبر من أصحاب المصلحة أن مكتب الممثل السامي لم يتمكن من استغلال هذه القوة ومن تنسيق الجهود التي تبذلها الوكالات الشريكة بشأن المجالات البرنامجية المختارة.

٣٠ - وكذلك يسلّم مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا بوجود عدم وضوح مماثل في الورقة البحثية التي أصدرها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ تحت عنوان ''معلومات مستكملة بشأن جهود الدعوة والاتصال'' (Advocacy and Communication Update)، والتي تبرز بوضوح ضرورة أن يقوم مكتب المستشار الخاص بمناقشة طبيعة وجوهر دوره في مجال الدعوة وبالتوصل إلى اتفاق في هذا الشأن. ويلاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن أيا من هذه المحاولات لم يثمر بعد في وضع استراتيجية في مجال الدعوة لمكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا أو لبرنامج دعم الشراكة الجديدة ككل. وعلاوة على ذلك، فإن الافتقار إلى التركيز البرنامجي في مجال الدعوة قد أسهم في عدم فعالية مكتب المستشار الخاص في كفالة مشاركة الكيانات الأخرى التابعة للأمم المتحدة. ومن أصل ٢٣ مبادرة اقترحها مكتب المستشار الخاص في ورقته البحثية ''معلومات مستكملة في مجال الدعوة والاتصال''، هناك ٢١ مبادرة لم تُنفّذ.

٣١ - ويرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن الإطار المنطقي لكل من البرنامجين لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ لم يوضع وفقا للمقتضيات التنظيمية والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالميزنة القائمة على النتائج. وبالتالي فإنهما لا ييسّرا إجراء تقييم للأداء، كما لا يمكن أن يُسترشَد بهما في تخطيط البرامج. وتعد الأهداف البرنامجية والإنجازات المتوقعة واسعة النطاق بشكل مبالغ به وغير واقعية، نظرا لمستوى الموارد. ومثال على ذلك هدف البرنامج الفرعي ١ لمكتب الممثل السامي، ألا وهو ''تحسين نوعية حياة الناس في أقل البلدان نموا عن طريق تعزيز قدرتهم على بناء مستقبل أفضل لأنفسهم ولتنمية بلدانهم''[٢٤]. ومن الواضح أن هذا الهدف لا يساعد البرنامج على حصر تركيزه في الاضطلاع بولايته. ويُظهِر تحليل أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن ما يقرب من نصف الإنجازات المتوقعة لا يعكس بدقة الأهداف البرنامجية عموما ويفسح المجال للتفسيرات الذاتية.

٣٢ - ولا تعد مؤشرات الإنجاز مقياسا دقيقا للإنجازات المتوقعة. فعلى سبيل المثال، لا تدل زيادة عدد الأنشطة المشتركة على تحقيق أو عدم تحقيق أي إنجاز في مجال تحسين التنسيق. ويبين تحليل مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن أكثر من ٦٠ في المائة من مؤشرات الإنجاز لا يوفر معلومات عن مدى تحقيق الإنجازات المتوقعة التي تقابلها. وفي بعض الحالات، يسهم

(٢٤) A/62/6 (Sect. 10).

الاختيار غير المناسب لمؤشرات الإنجاز في الفهم غير الواضح أصلا لما ينبغي للبرنامجين تحقيقه. فعلى سبيل المثال، أدرج مكتب الممثل السامي عدد البلدان التي تقدم نسبة تتجاوز ٠,١ في المائة من دخلها القومي الإجمالي لأقل البلدان نموا بوصفه أحد مؤشرات الإنجاز لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، مما يعني أنه يُتوقّع أن يكون لمكتب الممثل السامي أثر على تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية.

٣٣ - وعلاوة على ذلك، فإن مؤشرات الإنجاز لا تعكس مدى أهمية مساهمات البرنامجين في تحقيق الإنجازات المتوخاة. ومع أن مكمن الضعف هذا لا يقتصر على مكتب الممثل السامي وبرنامج دعم الشراكة الجديدة، يلاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن نسبة ضعف مؤشرات الإنجاز (٨٠ في المائة و ٧٠ في المائة على التوالي)، تعد مرتفعة بشكل خاص في هذه الحالة. ويلاحظ المكتب أيضا ازدواجية في مؤشرات الإنجاز عبر البرامج الفرعية الثلاثة التابعة لبرنامج دعم الشراكة الجديدة، مما يعكس عدم وجود عمليات تخطيط متكاملة موجهة نحو تحقيق النتائج. ويؤكد المكتب أن زيادة التركيز البرنامجي وتحسين صياغة الأطر الاستراتيجية سوف يساعدان جميع أصحاب المصلحة في التوصل إلى اتفاق بشأن مجالات الاختصاص المناسبة لمكتب الممثل السامي وبرنامج دعم الشراكة الجديدة.

النتيجة ٧: لا يوجد اتساق بين ميزانية برنامج دعم الشراكة الجديدة وهيكل برامجه الفرعية وبين سلسلة المساءلة.

٣٤ - يلاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن وظيفة وكيل الأمين العام لمكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا لا تمنحه سلطة فعلية على اثنين من البرامج الفرعية التابعة لبرنامج دعم الشراكة الجديدة، وهما البرنامجان اللذان تديرهما اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وإدارة شؤون الإعلام. ويعمل كل من هذين البرنامجين الفرعيين بوصفه كيانا خاضعا لما يعتمده ''مضيفه'' من تخطيط وإدارة يومية ونظم مساءلة بدلا من أن يكون خاضعا لوكيل الأمين العام. ويخضع هذان البرنامجان الفرعيان لـ ''سيطرة'' رئيسي إدارة شؤون الإعلام واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، حيث يقوم هذان الأخيران بوضع خطط العمل، والتخطيط والإبلاغ عن الوظائف والموارد الأخرى، ورصد وتقييم الأنشطة التنفيذية، وإجراء استعراضات الأداء ومساءلة المديرين والموظفين.

٣٥ - وقد عقد وكيل الأمين العام الحالي لمكتب الممثل السامي ومكتب المستشار الخاص اتفاقين منفصلين مع الأمين العام، أحدهما بشأن مكتب الممثل السامي والآخر بشأن البرنامج الفرعي ١ التابع لبرنامج دعم الشراكة الجديدة، ولكن لم يُعقد أي اتفاق بشأن البرامج الفرعية الأخرى الواردة ضمن الباب ١١ من الميزانية. وفي اتفاق وكيل الأمين العام لإدارة

شؤون الإعلام، أُدرج البرنامج الفرعي ٣ بوصفه إحدى مسؤولياته. غير أن البرنامج الفرعي ٢ غير مدرج في اتفاق وكيل الأمين العام للجنة الاقتصادية لأفريقيا. ويدرك مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن هذه الظاهرة تسبق الترتيب المؤقت الحالي الذي جرى في إطاره تعيين وكيل الأمين العام لمكتب الممثل السامي أيضا رئيسا لمكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا. وأيا كان الأمر، فإن المكتب لا يجد أي موظف أقدم في الأمم المتحدة مسؤولا عن برنامج دعم الشراكة الجديدة ككل، الذي يتضمن برنامجا منفصلا تابعا للأمانة العامة للأمم المتحدة وبابا في الميزانية. ويرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية أيضا، بعد الاطلاع على العديد من الشهادات، أن رئيس مكتب المستشار الخاص لم يكن يملك إلا قدرة محدودة على التحكم بالبرنامجين الفرعيين ٢ و ٣، وأنه، على المستوى التنفيذي، كان هناك تنسيق قليل جدا بين البرامج الفرعية الثلاثة.

النتيجة ٨: يجب تعزيز تنسيق الترتيبات المتوازية التي يعمل في إطارها مكتب الممثل السامي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، في ظل هيكل مجزأ لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٣٦ - فيما يتعلق بالدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لتنفيذ برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس المعنيين بتنمية الدول الجزرية الصغيرة النامية، يجد مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن هناك درجة عالية من التداخل بين مهام مكتب الممثل السامي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وعندما أُنشئ مكتب الممثل السامي عملا بقرار الجمعية العامة ٥٦/٢٢٧، كانت وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية قد تأسست بالفعل عملا بالقرار ٤٩/١٢٢.

٣٧ - ووفقا لقرار الجمعية العامة ٥٩/٣١١، يتمثل دور وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في توفير الدعم الفني للعمليات الحكومية الدولية والعمليات المشتركة بين الوكالات المتصلة برصد تنفيذ برنامج الدول الجزرية الصغيرة النامية واستعراضه وتنسيقه، والقيام بدور جهة التنسيق مع الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة. ومن ناحية أخرى، سيقوم مكتب الممثل السامي بتنفيذ الأنشطة المتصلة بالدعوة وحشد الدعم والموارد على الصعيد الدولي لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية أنه لم يجرِ التمييز بوضوح بين هذين الدورين في إطار الممارسة العملية. ويكشف استعراض أُجري لبرنامج عمل ونواتج كل منهما للفترة ما بين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٧ الكثير من البنود والأنشطة المتشابهة بطبيعتها. كما أن أصحاب المصلحة لا يفهمون مسؤولياتهما فهما واضحا. ويسلّم مكتب خدمات الرقابة

الداخلية بالجهود التي يبذلها مكتب الممثل السامي ووحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل تحسين التعاون منذ تعيين الممثل السامي الجديد.

٣٨ - وبالإضافة إلى ذلك، يعمل مكتب الممثل السامي ووحدة الدول الجزرية الدول الجزرية الصغيرة النامية ضمن إطار مؤسسي كبير ومجزأ لدعم متابعة تنفيذ برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس. ويكمّل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) عمل وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية من حيث وضع مؤشر الضعف وملامح الضعف[٢٥]. وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة مكلف بتوفير التوجيه والتنسيق للسياسات العامة في ميدان البيئة[٢٦] ولديه برنامج لحماية الموارد البحرية يشمل البلدان الجزرية والساحلية. ويُطلب أيضا إلى اللجان الإقليمية على وجه التحديد تنسيق المتابعة الإقليمية لتنفيذ استراتيجية موريشيوس. ولم يتمكن الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات الذي أنشأته وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية من تحقيق التماسك في إطار الجهود المجزأة[٢٧]. وتكشف المقابلات التي أُجريت مع أعضاء الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات أن المشاورات التي تحدث داخل الفريق تقتصر على ما يبدو على تنظيم الدورة السنوية للجنة التنمية المستدامة. وفي حالات عديدة، لم تقم الجهة الداعية إلى انعقاد اجتماع الفريق الاستشاري بمتابعة الآراء التي قدّمها الفريق. واستندت الدول الجزرية الصغيرة النامية بشكل رئيسي إلى منظماتها الحكومية الدولية الإقليمية، وهي منتدى جزر المحيط الهادئ، والجماعة الكاريبية، ولجنة المحيط الهندي، أو إلى الدعم الثنائي. ويعرب أصحاب المصلحة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي عن رأي مفاده أن جهود الدعوة التي تبذلها البرامج الموجودة الآن في المقار - أي وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية، ومكتب الممثل السامي، والأونكتاد - لم تعبّر عن الشواغل الخاصة بمناطقها على نحو كافٍ، خاصة وأن الدول الجزرية الصغيرة النامية تشكل مجموعة متنوعة من البلدان التي تمر بمراحل مختلفة من التنمية.

٣٩ - وتدل البيانات التي جُمعت من خلال المقابلات أن الدعم المقدم من البرامج التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة لغالبية الدول الجزرية الصغيرة النامية تم تنسيقه عن طريق اثنين من المكاتب دون الإقليمية التابعة للجان الإقليمية، وهما مركز عمليات المحيط الهادئ التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، والمكتب دون الإقليمي لمنطقة البحر

(٢٥) مؤشر الضعف هو أداة لتحليل السياسات صُمّم لتوفير رؤية متعمقة للعمليات التي قد تؤثر سلبا على التنمية الاقتصادية والمستدامة للبلدان.

(٢٦) A/CONF.167/9، الفقرة ١٢٥.

(٢٧) توفر الفقرتان ٢٠ و ٢١ من الوثيقة AN2008/860/1، لمحة عامة عن تطور التنسيق بين الوكالات منذ عام ٢٠٠٣.

الكاريبي التابع للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي[٢٨]. ويفتقر هذان المكتبان إلى القدرة الكافية ويحتاجان إلى التوجيه في الدعوة إلى إدماج استراتيجية موريشيوس. وفي حالات عديدة، تتعذر مشاركتهما بفعالية في أعمال أفرقة الأمم المتحدة القطرية بسبب أوجه القصور هذه. ونظرا لأن صناديق الأمم المتحدة وبرامجها تنقل برامجها الإقليمية إلى المراكز الإقليمية، فإن اللجان الإقليمية تواجه تحديات جديدة في مجال كفالة أقصى قدر من الكفاءة في التنسيق بين جميع كيانات الأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي.

٤٠ - وبالنظر إلى العدد المحدود من الوظائف الممولة من الميزانية العادية المكرسة لقضايا الدول الجزرية الصغيرة النامية في تلك البرامج التابعة للأمانة العامة[٢٩]، يرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن من المهم مواءمة جهود الدعوة مع القدرة على التحليل المتوفرة لدى الكيانات الأخرى، بما فيها الأونكتاد واللجان الإقليمية، عن طريق تعزيز التنسيق الذي يشمل وضع خطة عمل مشتركة.

النتيجة ٩: لم تستغل إمكانيات التآزر بين مكتب الممثل السامي وبرنامج دعم الشراكة الجديدة، بوصفهما مكتبين صغيرين ذوي ولايات متداخلة.

٤١ - يشترك مكتب الممثل السامي وبرنامج دعم الشراكة الجديدة في مهمتي الحفاظ على الدعم الدولي من خلال بذل جهود الدعوة، وتقديم الخدمات للمنتديات الحكومية الدولية، وتنسيق وتعبئة المتابعة على نطاق المنظومة لأطر السياسات المحددة. ويلاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية التداخل الكبير بين البلدان التي يغطيها مكتب الممثل السامي وبرنامج دعم الشراكة الجديدة. ومن بين البلدان الأفريقية الـ ٥٣ التي يشملها البرنامج الأخير، هناك

---

(٢٨) في أفريقيا، تضطلع لجنة المحيط الهندي بدور أساسي في التنسيق وتشارك في الاجتماعات الاستشارية غير الرسمية التي تستضيفها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وهناك بضعة دول جزرية صغيرة نامية أخرى في أفريقيا ليست أعضاء في أي من الهيئات الحكومية الدولية.

(٢٩) تظهر مقابلات أُجريت مع مختلف البرامج أنه ليس هناك سوى بضعة موظفين مخصصين للأنشطة البرنامجية لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية: مكتب الممثل السامي (١ ف-٢ و ١ مد-١ بدوام جزئي)، ووحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية (١ ف-٥ و ١ م-٤ و ١ ف-٢)، والأونكتاد (١ ف-٤)، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (١ مد-١ و ١ ف-٤)، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (١ ف-٥ بدوام جزئي و ١ ف-٤). ويجري عادة تقاسم الدعم المقدم من موظفي فئة الخدمات العامة. وعلقت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بأن وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية لديها أربع وظائف من الفئة الفنية (١ ف-٥ و ١ ف-٤ و ١ ف-٢ و ١ م-٤) ووظيفتين من فئة الخدمات العامة (١ خ ع-٦ و ١ خ ع-٤)، اثنتان منها شاغرتان حاليا. ويود مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن يسلط الضوء كذلك على أنه في بعض الأحيان، هناك وظائف واردة في إطار برامج الدول الجزرية الصغيرة النامية لا تُستخدم على النحو المتوخّى المعلن عنه رسميا.

٣٧ بلدا (٧٠ في المائة) مشمولا أيضا ببرنامج أو أكثر من برامج مكتب الممثل السامي. وبالمقابل، فإن أكثر من ثلث البلدان التي يغطيها مكتب الممثل السامي، والبالغ عددها ٩٠ بلدا، هي بلدان أفريقية. وستكون درجة التداخل أكبر بكثير إذا حُسبت من حيث عدد السكان بدلا من عدد البلدان.

٤٢ - وتوصّل مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى أنه لم تبذل سوى جهود قليلة لاستغلال الإمكانات الكبيرة للتنسيق والتآزر بين المكتبين في مجال الاضطلاع بولايتيهما. وعلى إثر التقديرات المنقحة المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩[٣٠]، اقترح الأمين العام أن يُعيَّن وكيل واحد للأمين العام لقيادة مكتب الممثل السامي ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا (ولكن ليس للبرنامجين الفرعيين الآخرين التابعين لبرنامج دعم الشراكة الجديدة)، الأمر الذي يوحد السلطة والمسؤولية من أجل تحقيق المزيد من التماسك والتنسيق. وفي الواقع، يتولى وكيل واحد للأمين العام، اعتبارا من ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، مسؤولية البرنامجين. غير أن الوظائف المتصلة بالدعوة والوظائف الإدارية في كلا المكتبين لا تزال منفصلة تماما. ويرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن من المحتمل تحقيق وفورات كبيرة في الحجم، تتصل على سبيل المثال بالوظائف التنفيذية ووظائف المكاتب الأمامية، من خلال جمع هذه المهام في هذين المكتبين الصغيرين نسبيا. وحاليا، يكرس مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، ومكتب الممثل السامي نسبتي ٢٩ و ٢٠ في المائة على التوالي من موظفيهما لمهام المكاتب الأمامية.

٤٣ - وعلى الرغم من أن اقتراح الأمين العام المتعلق بمواءمة المهام[٣١] لم يلقَ تأييدا أوليا[٣٢]، فإن مكتب خدمات الرقابة الداخلية يرى أنه اقتراح وجيه، لأنه يحمل آفاقا موضوعية لتحقيق مكاسب ناتجة عن زيادة الكفاءة. ويكرر المكتب رأيه السابق بأنه ينبغي وضع خطة محددة من أجل الجمع بين المهام الإدارية ومهام الدعوة وتقديم هذه الخطة إلى الجمعية العامة للموافقة عليها.

رابعا - الاستنتاجات

٤٤ - يستنتج مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن البرنامجين، وهما برنامج دعم الشراكة الجديدة ومكتب الممثل السامي قد أسهما في إذكاء الوعي بالاحتياجات الخاصة لأقل البلدان

(٣٠) A/62/708.

(٣١) الرسالة المؤرخة ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ الموجهة من الأمين العام إلى السيد جان - ماري إيهوزو، الممثل الدائم لبنن ورئيس المجموعة الأفريقية.

(٣٢) قررت الجمعية العامة في قرارها ٦٣/٢٦٠ عدم إلغاء وظيفة المستشار الخاص لشؤون أفريقيا.

نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية وأفريقيا. وقد جرت ترجمة هذا، على وجه الخصوص، إلى المزيد من الحضور لبرامج كل من البرنامجين وبرنامج دعم الشراكة الجديدة في إطار جدول أعمال الأمم المتحدة نفسها ومداولاتها – حيث يبدو أن هناك توافقا أقوى بشأن الاحتياجات التي تنفرد بها هذه الفئات من البلدان.

٤٥ – ويشير مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى أنه يتعين النظر إلى الأداء العام للبرنامجين في سياق أوجه الضعف الهيكلي لعملية التخطيط والميزنة في الأمم المتحدة، بما في ذلك عدم الاتساق القائم بين الإنجازات المتوقعة، والنواتج، والموارد. وجرى توثيق أوجه الضعف هذه توثيقا وافيا في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الإدارة على أساس النتائج[٣٣]. وفيما يتعلق بهذين البرنامجين اللذين يعانيان من النقص الشديد في الموارد، فيجب التعويض عن ذلك التفاوت بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء والبرنامجان ذاتهما لضمان أن تتسم الأهداف البرنامجية بالواقعية في ضوء الموارد المتاحة، وأن تعتبرها جميع الدول الأعضاء المستفيدة ذات أهمية.

٤٦ – ويرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية أنه، على الرغم من القيود الهيكلية التي تواجه البرنامجين، فمن الممكن تحسين الكفاءة والفعالية بدرجة كبيرة عن طريق اتخاذ تدابير فورية لتحديد التركيز البرنامجي بشكل واضح. ويتعين أيضا معالجة مسألة صياغة إطار عمل منطقي وتحسين نوعيته وتعزيز إدارة البرامج والموارد البشرية. أما فيما يتعلق بالثغرات الماثلة في مجال إدارة البرامج والموارد البشرية لهذين البرنامجين، فقد قدم مكتب خدمات الرقابة الداخلية في تقرير مراجعة حسابات مكتب الممثل السامي ومكتب المستشار الخاص المعني بشؤون أفريقيا تحليلا شاملا بشأنها. وأكد مكتب خدمات الرقابة الداخلية أيضا على الحاجة إلى إنشاء سلسلة قوية من تدابير المساءلة بالنسبة للبرامج الفرعية الثلاثة التابعة لبرنامج دعم الشراكة الجديدة. ويتعين القيام بعملية استكشاف كاملة لإمكانية التآزر بين مكتب الممثل السامي والشراكة الجديدة وبين مكتب الممثل السامي ووحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

خامسا – التوصيات

٤٧ – وفي حين خلُص مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى أن عدم الاتساق بين التوقعات، والقدرات، وترتيبات المساءلة يعيق التركيز البرامجي وتحقيق النتائج، فإنه حدد عددا من الإجراءات لمعالجة هذا الوضع. وقبل الانتقال إلى التوصيات المنبثقة عن التقييم الحالي، يود

(٣٣) A/63/268.

مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن يؤكد مجددا على توصياته السابقة (انظر أيضا التوصيتين ١ و٢ من تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن مراجعة حسابات مكتب الممثل السامي ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا):

(أ) ينبغي للأمين العام أن يستعرض الهيكل البرنامجي بكامله لكل من مكتب الممثل السامي ومكتب المستشار الخاص من أجل الحد من التداخل والازدواجية في تقديم الخدمات للبلدان المستهدفة؛

(ب) ينبغي للأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة اقتراح الذي أُعيدت صياغته للموافقة المسبقة عليه وفقا لقواعد الأمم المتحدة.

التوصية ١

٤٨ - ينبغي للأمين العام أن يجري استعراضا لهيكل البرامج الفرعية ضمن برنامج دعم الشراكة الجديدة، بهدف وضع ثلاثة برامج فرعية تحت مسؤولية وإشراف موظف واحد أقدم، لتنظر فيه الجمعية العامة.

التوصية ٢

٤٩ - ينبغي لمكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وإدارة شؤون الإعلام الاضطلاع بعملية تخطيط استراتيجية مشتركة من أجل ترجمة ولاية برنامج دعم الشراكة الجديدة إلى تركيز برامجي محدد بجلاء لكل من المجالات الثلاثة - الدعوة، والتنسيق، والإعلام. وأبلغ مكتب المستشار الخاص مكتب خدمات الرقابة الداخلية أنه قد بدأ بالفعل المناقشات مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وإدارة شؤون الإعلام بشأن هذه المسألة.

٥٠ - ينبغي للاستراتيجيات التي صيغت على هذا النحو توضيح أدوار كل البرامج الفرعية الثلاثة وتحديد مختلف المسؤوليات التنفيذية المنوطة بكل منها وأن تنقل ذلك إلى علم شركائها وأصحاب المصلحة. وينبغي أن تشكل هذه الاستنتاجات الأساس لتنقيح الإطار الاستراتيجي للبرنامج ٩/الباب ١١، لتنظر فيه الجمعية العامة.

التوصية ٣

٥١ - ينبغي لبرنامج دعم الشراكة الجديدة (البرنامج ٩/الباب ١١) أن ينظر في صياغة مقترح لأغراض تعزيز الدعم المقدم إلى آلية التشاور الإقليمية وذلك من خلال: (أ) توفير موارد إضافية، أو (ب) إعادة تكليف الموظفين ضمن برنامج دعم الشراكة الجديدة، أو (ج) انتداب موظفين من كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة، لتنظر فيه الجمعية العامة.

التوصية ٤

٥٢ - ينبغي لمكتب الممثل السامي أن يعمل بالتشاور مع الدول الأعضاء وشركاء الأمم المتحدة لترجمة الولايات الواسعة عموما إلى تركيز استراتيجي محدد بجلاء. ومع مراعاة التركيز الاستراتيجي الذي جرت صياغته عن طريق المشاورات، يتعين لمكتب الممثل السامي تنقيح إطاره الاستراتيجي من أجل:

(أ) مراعاة قدرات شركاء الأمم المتحدة الآخرين في مجال التحليل؛

(ب) ترشيد جهوده الرامية إلى التنسيق المشترك بين الوكالات وتوحيدها من خلال تخفيض عدد البرامج؛

(ج) إقامة اتصالات منتظمة مع مكاتب التنسيق في البلدان المشمولة بولاية المكتب، بوسائل تشمل تقديم الدعم لاجتماعات هيئات التنسيق؛

(د) ضمان قابلية أهداف البرامج الفرعية للتحقيق؛

(هـ) صياغة استراتيجية للاتصال الخارجي تحدد كيفية ضمان إيضاح التركيز الاستراتيجي لمكتب الممثل السامي لأصحاب المصلحة والشركاء الخارجيين، والاستفادة على نطاق واسع من تكنولوجيا المعلومات الحديثة، ولا سيما مرافق التداول عن بعد عبر الإنترنت، لكفالة المزيد من الحوار التفاعلي.

التوصية ٥

٥٣ - يوصي مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن يضع مكتب الممثل السامي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية خطة عمل مشتركة تهدف إلى تحقيق الاتساق وتقديم التوجيه في مجال الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويتعين أن تحدد خطة العمل المشتركة بجلاء أدوار كل من المكتبين، وأن تيسر الاتصال على نحو فعال بأصحاب المصلحة المعنيين لتوضيح أدوارهما المختلفة. ويتعين أن توفر خطة العمل توجيها محددا بشأن:

(أ) كيفية تلبية احتياجات كل منطقة دون إقليمية تأسيسا على إعداد بيان بالجهود البرنامجية الراهنة؛

(ب) كيفية إسهام مكتب الممثل السامي ووحدة البلدان الجزرية الصغيرة النامية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية كل على حدة في زيادة التنسيق بين الجهود على نطاق الأمم المتحدة؛

(ج) ماهية الدعم الذي سيقدمه هذان المكتبان إلى جهود البرنامج الإقليمي وعلى وجه الخصوص من حيث دعم اللجان الإقليمية في دورها الإقليمي في مجال التنسيق.

٥٤ - لقد اعترضت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على هذه التوصية وعلقت بأن ولايتي المكتبين قد حُددتا بالفعل من جانب الجمعية العامة في قرارها ٥٩/٣١١: ففي حين تتولى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية رصد واستعراض وتنسيق تنفيذ برامج الدول الجزرية الصغيرة النامية، يتولى مكتب المنسق السامي مهام الدعوة، وحشد الدعم والموارد للدول الجزرية الصغيرة النامية. وأكدت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أنها ستتخذ الخطوات الضرورية لتنشيط الآلية التشاورية المشتركة بين الوكالات. وإذ يشير مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى التوصية السابقة الواردة في تقرير مراجعة حسابات مكتب الممثل السامي ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا[٣٤]، فإنه يحيط علما بالتزام مكتب الممثل السامي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالتعاون عند إعداد الميزانية البرنامجية ومن خلال الاستعراضات السنوية التي تجريها اللجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والتي أجري منها اثنان حتى الآن. ويود مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن يؤكد أن التوصية هذه قد تخطت نطاق التعاون في مجال التخطيط. فهي عوضا عن ذلك تهدف إلى تصحيح الحالات التي يكون فيها أصحاب المصلحة في مكتب الممثل السامي ووحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لا يدركون التباين القائم في ولايات وممارسات المكتبين وتكون فيها مسألة ازدواج الجهود من المسائل الشائعة. وسيضمن تنفيذ هذه التوصية أن تستخدم الموارد المقدمة إلى مكتب الممثل السامي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على نحو فعال في تحقيق أهداف محددة وتحقيق التآزر بين الأنشطة البرنامجية لمختلف كيانات الأمم المتحدة.

(توقيع) إنغا - بريت **أهلينيوس**
وكيلة الأمين العام
لخدمات الرقابة الداخلية
٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩

(٣٤) AN 2008/806/01، التوصية ٣.

المرفق
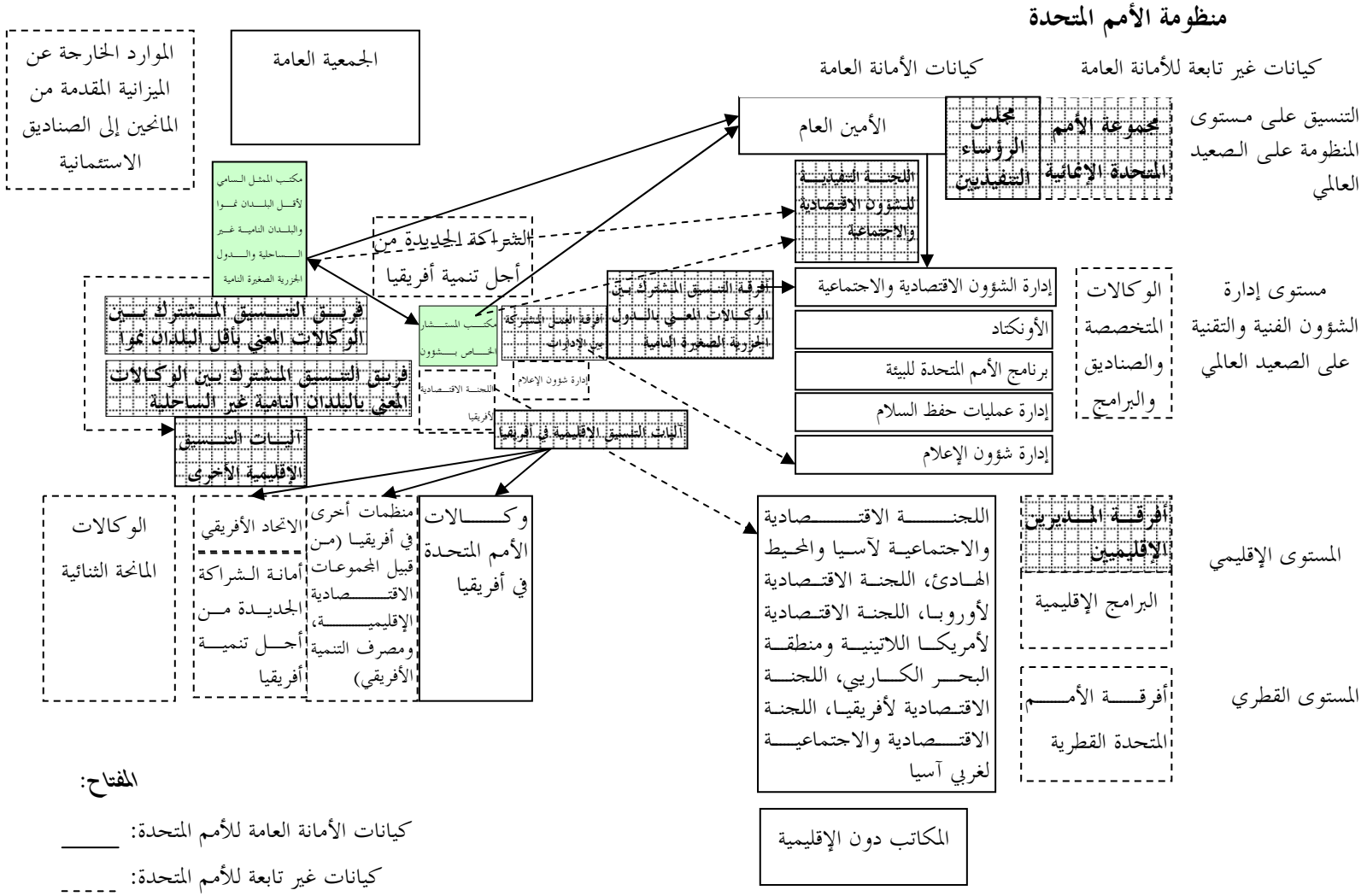
مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية ومكتب دعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في سياق هيكل مؤسسي معقد